# السودان: نظرة مصرية

ريمون ماهر كامل

يبدو أنه قد آن الأوان لكي تنتظم من جديد رحلاتُ خط قطار الخرطوم ـ القاهرة، بعد أن تمّ إصلاحُ القضبان وتجديدُ العربات ورفعُ كفاءة طاقم العمل السوداني، الذي سبق أن تسبّب خلال التسعينيات بالعديد من الحوادث المؤسفة التي راحت ضحيتَها العلاقاتُ المصرية ـ السودانية. والحقّ أنّ هذه العلاقات كانت بمثابة جسد واحد قويّ البنيان، كُتِبتْ له الحياةُ على مرّ التاريخ وهو جسد لا يمثّل نهرُ النيل شريانَه الوحيد، وإنما تتعدد فيه الشرايينُ التي أعانته على استكمال دورة الحياة: فاللغة والدِّين والعِرق عوامل وَلّدتْ لدى المصريين والسودانيين شعورًا فطريًا كامنًا لا يَعْترف بثنائية الهوية أو بمصطلح «الحدود.» ولو أنّنا سردنا تاريخَ الأمم والشعوب على مر العصور القديمة والحديثة فنادرًا ما سنجد أمتين توافرتْ لهما مقوِّماتُ الوحدة والتكامل مثلما هو الحال بالنسبة إلى شعب وادي النيل. لقد كانت مصر دائمًا تنظر إلى السودان على أنّه عمقُها الاستراتيجي، بما يمثّله ذلك من خطِّ دفاعٍ أول عن أمنها القومي. وفي المقابل كانت السودان تنظر إلى مصر على أنّها مَنْفذ الهواء الصحي الوحيد لها على العالم الخارجي

## العلاقات المصرية ـ السودانية: مشهد تاريخي

كان قدماء المصريين يُطلِقون على السودان «أرضَ الأرواح» أو «أرضَ الله» من شدة انبهارهم بها وبخيراتها الكثيرة. وقد استفادوا منها في توطيد أركان دولتهم، فقاموا باحتلال أجزاء منها في عهد الأسرة الثانية عشرة. ثم تمّ احتلال كلّ القُطر السوداني حتى الشلال الخامس، حينما بدأ «أحمس،» مؤسِّسُ الأسرة الثامنة عشرة، يوجِّه جلّ اهتمامه إلى بلاد النوبة، شارعًا في تنفيذ سياسة توسعية نحو السودان. وبعد ذلك تمكّن «تحتمس الثالث» من احتلال السودان ستةَ قرون.

وفي العصر الحديث، كان غزو السودان أحدَ أهمّ طموحات التوسع لدى محمد علي، مؤسس مصر الحديثة. وهو ما حدث بالفعل عام ١٨٢٠، فأصبح السودان منذ ذلك التاريخ إقليمًا غيرَ منفصل جغرافيًا عن مصر، لدرجة أنّ حكام مصر كانوا يُلقَّبون بـ «حكّام مصر والسودان» طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. . إلى أن انتهى عهدُ أسرة محمد علي بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢

كان التعبير عن الأماني الوطنية السودانية في الاستقلال جليًا في أعقاب قيام الثورة، وتحديدًا بعد أن اشتدّ الصراع بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب فطالب السودانُ باستقلاله، حتى تحقق له ذلك بالفعل في يناير ١٩٥٦. ومنذ هذا القرار المصيري بالانفصال، بدأ يَشُوب العلاقات المصريةَ ـ السودانيةَ قدرٌ من الفتور، إذ بدأتْ مصرُ تتّجه شمالاً، مجذوبةً بفكرة القومية العربية، وأصبحت الدائرةُ السودانية في المرتبة الثانية فريسةً لحركات التمرد والانقلابات.

شَهِدت الفترةُ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ محاولةً مصريةً فاشلة لبناءِ ما أُطلِق عليه «وحدة وادي النيل،» وذلك لعدة أسباب

ـ **أولاً**، الظروف التاريخية التي مرّت بها المنطقةُ العربية التي كانت معظمُ بلدانها ترزح تحت نير الاستعمار الأجنبي، فضلاً عن بداية نمو شوكة إسرائيل، الأمرُ الذي جعل القيادةَ المصريةَ تُلقي بكل ثقلها خلف فكرة القومية العربية، خاصةً في ظل رغبة مُلِحّة في أن تكون الثورةُ نموذجًا قابلاً للتكرار في بقية الدول العربية.

ـ **ثانيًا**، لأنّها كانت محاولةً **مصرية** لإجبار السودان على الوحدة، من دون مراعاة لنضج المشاعر الوطنية السودانية نحو الاستقلال. وهكذا بدت «وحدة وادي النيل» وكأنّها إملاءٌ خارجي، معيدةً إلى الذهن السوداني ماضي المَلَكية، القريبَ آنذاك

ـ **ثالثًا**، سعي بريطانيا، ومن بعدها الولايات المتحدة، إلى إلحاق الأذى بالعلاقات المصرية ـ السودانية من خلال التهديدات المستمرة للأمن القومي المصري، كإصرارهما على أن تكون مشروعاتُ تخزين المياه خارج الحدود المصرية، وهو ما يجعل ذلك ورقةَ ضغطٍ في أيديهم على مصر يُخرجونها حالَ

## أرض سودانية خصبة + أيد عاملة مصرية + تمويل خليجي = سلّة غذاء للعالم العربي

احتدام أيّ أزمةٍ تهدِّد مصالحَهما في المنطقة. هذا فضلاً عن الوجود الاستخباراتي الغربي النشط الذي أجَّج اتجاهات التمييز بين الجنوبيين والشماليين في السودان بشكلٍ يَجْعل السودانَ الهمَّ الذي لا تُفيق منه مصرُ، فتصبح في حالة استنفار مستمر

- **رابعًا**، عدم الاستقرار في أنظمة الحكم التي تعاقبتْ على حكم السودان، من خلال الانقلابات العسكرية المتكررة

- **خامسًا**، سيطرة كبار الملاّك في السودان على الأحزاب السودانية الكبرى فهذه السيطرة جعلتْ ثورة يوليو تَنْظر إليهم على أنّهم أعداء لها في وادي النيل، ومسؤولون عن استغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى والتعاون مع قوى الاستعمار.

ولعلّ أبرز أزمتين توضحان التناقض الشديد في تعاطي القيادات السودانية المتعاقبة مع بعض الأزمات التي واجهتْها مصر هما: العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ وهزيمة يونيو عام ١٩٦٧. فعلى الرغم من وجود حزب الأمة على رأس الحكومة السودانية خلال الأزمتين، فإنّ أداء عبد الله خليل أثناء العدوان الثلاثي على مصر، والذي رَكَنَ إلى التآمر مع بريطانيا ضد مصر طبقًا لما كشفتْ عنه الوثائقُ البريطانية، اختَلَفَ عن موقف محمد أحمد محجوب في أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧، وهو موقف اتّسم بالوطنية الشديدة إزاء القاهرة. ولعلّ انعقاد القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ عقب خطاب تنحّي الرئيس عبد الناصر الشهير، ودرجةَ الرفض التي لاقاها هذا التنحّي لدى أبناء الشعب السوداني، كانا دليلاً واضحًا على ذلك بل إنّ الأمور وصلتْ إلى حدّ نقل الكلية الحربية المصرية إلى الخرطوم.

أما في النصف الأول من السبعينيات، فقد كانت لدى مصر همومٌ كثيرةٌ، أهمُّها إعادة بناء الجيش المصري لرد هزيمة يونيو ٦٧ وقد حال ذلك دون دفع العلاقات المصرية ـ السودانية قُدُمًا خلال النصف الأول من هذا العقد. ولعلّ هذا ما يُفسِّر عدمَ لعب القاهرة أيّ دور يُذكَر في اتفاقية السلام بين النميري وجوزيف، زعيم «حركة الأنيانا» عامَ ١٩٧٢، والتي توقّفتْ بموجبها الحربُ الأهلية بسبب وساطة أثيوبية، وإنْ كانت الحرب الأهلية قد عاودت الاشتعالَ عام ١٩٨٣.

وأما النصف الثاني من السبعينيات فشَهِد تحوُّلاً نوعيًا في العلاقات بين البلديْن بعد توقيع اتفاقيات التكامل المصري ـ السوداني بين الرئيسين المصري أنور السادات والسوداني جعفر النميري عاميْ ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧. فكان بمثابة أول إعلان رسمي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ عن مشروع تكاملي بين البلدين بهذا الحجم والكيف. إلاّ أنّ هذا المشروع شابَهُ العديدُ من السلبيات التي أثَّرتْ في إمكانية استكماله، ناهيك عن تغيُّر القيادة السياسية في السودان إثر الانقلاب العسكري الذي نجَحَ في إسقاط نظام النميري في أبريل ١٩٨٥، وجاء بحكومة الصادق المهدي كأول حكومة مدنية منتخبة. فقد تعمَّدتْ هذه الحكومة تعطيل كافة اتفاقيات التكامل السابقة؛ وكانت حجَّتُها آنذاك أنّ تلك الاتفاقيات تُذكِّر الشعبَ السوداني بحُكْم ديكتاتوري وبتدخُّلٍ مصري في الشؤون السودانية وبوقوف القاهرة أمام ما أسموه «نضال السودانيين من أجل إسقاط نظام النميري».

وقد ظلت هذه الحال من المراوحة في العلاقات المصرية ـ السودانية طوال الثمانينيات. ثم جاءت مرحلةٌ فاصلة مع وصول حكومة الإنقاذ بزعامة الفريق عمر البشير إلى سُدة الحكم في السودان إثر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩. فقد أصابت السودانَ منذ ذلك الانقلاب حمّى تحوُّلٍ إيديولوجي، بعدما سعت القيادةُ السياسيةُ السودانية إلى ارتداء عباءة الأصولية الإسلامية بتحالفها مع «الجبهة القومية الإسلامية» في السودان بزعامة د. حسن الترابي.

وطوال عقد التسعينيات عانت مصر ظاهرةَ الإرهاب، الذي كان يُعدّ في جانب كبير منه إفرازًا لواقع المشهد السياسي في السودان. فقد كانت الأراضي السودانية مأوى للإرهابيين

المصريين الفارّين وساحةً للتخطيط للعديد من العمليات الإرهابية التي نُفِذت داخل مصر. إلى أن كانت الطامة الكبرى بمحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها الرئيسُ المصري في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥، والتي أثْبَتَت جهاتُ التحقيق الأثيوبية ضلوعَ الخرطوم المباشرَ فيها. وواقع الأمر أنّ هذه الحال التي وصلْ إليها السودان لم تكن مفاجئة: فمنذ وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم، بالتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية، بدأنا نَسْمع حديثًا سودانيًا صريحًا عن «المشروع الحضاري الإسلامي» كنظام حكم يجعل من السودان ـ كما جعل إيران من قبل ـ نموذجًا قابلاً للتكرار من أجل تغيير أنظمة الحكم في البلدان المجاورة. ولعلّ الدور الإيراني هنا كان واضحًا، بحكم أنّ مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار كان مبدأً حاكمًا لملالي طهران، فانتقلتْ عدواه بدعمٍ خفي من إيران إلى السودان، التي بدت في هذه اللحظة التاريخية أرضًا بِكرًا صالحة لغرس هذه التوجهات. بل إنّ السودان طوال التسعينيات كان مرتعًا للجماعات الأصولية المتشددة في المنطقة، وخاصةً تلك القادمة من مصر. ورغم أنّ كثيرًا من المراقبين اعتقدوا أنّ مصر ستتعاطى بحدّة مع هذه الإساءة السودانية، فإنّ الدبلوماسية المصرية تعاطت معها بقدر كبير من الحكمة، انطلاقًا من إيمانها بأنّ هذه الأحداث في السودان لحظةٌ غيمٍ عابرة.

واستمرّ تصاعد التدهور في العلاقات بين البلديْن ليَشْمل درجاتٍ أخرى من الاستفزاز خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات. فقد طُرحتْ عدةُ مطالب سودانية غير منطقية استهدفتْ تصعيدَ حالة التوتر مع مصر. وكان أوّلها المطالبةُ بمثلّث «حلايب وشلاتين،» بحجّة أنّها أراض سودانيةٌ خالصةٌ ليس لمصر فيها أيُّ حق. ثم استولت الحكومةُ السودانيةُ على سبع عشرة استراحةً تابعةً لوزارتَي الريّ والدفاع المصرية في الخرطوم وملكال، فضلاً عن مقرّ جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم. ومع ذلك فإنّ القاهرة لم تلتفت إلى هذه الاستفزازات، بل على العكس وَقفتْ حائلاً دون الإضرار بالسودان من خلال عدة مواقف: **أولاً**، رفضت التصويتَ في مجلس الأمن سنةَ ١٩٩٧ على قرار بفرض عقوبات على الخرطوم، رغم أنّ القرار كان عقابًا صريحًا ومباشرًا على محاولة الاغتيال التي جرت في أديس أبابا. **ثانيًا**، رفضت القاهرةُ، رغم احتضانها للمعارضة السودانية في تلك المرحلة، الاستجابةَ لمطالب هذه المعارضة بأن تكون مقرًا لإذاعة موجّهةٍ تبثّ برامجَها من مصر إلى قواعدها في السودان، بل ورفضتْ أيضًا تزويدَ المعارضة بالسلاح أو تدريبَها عسكريًا على الأراضي المصرية. **ثالثًا**، رفضت القاهرةُ الإدراجَ الأمريكي للسودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب خشيةَ أن يكون ذلك تكرارًا لنموذج الحصار الذي سَبَقَ أن فرضته واشنطن على ليبيا. **رابعًا**، رفضتْ طردَ السودان من عضوية صندوق النقد الدولي وتحويله إلى نادي باريس.

ولكنْ في أواخر التسعينيات بدا أنّ أصدقاء الأمس داخل السودان قد يصبحون فُرقاءَ الغد. فقد تطايرتْ أفكارُ المد الأصولي في السودان كفقاقيع الهواء، لأنّ الغاية النهائية منها لم تكن إرساءَ مبادئ بقدْر ما كانت صراعًا على السلطة بين البشير والترابي. ذلك أنّ هذا الأخير رغب، بوصفه رئيسًا للبرلمان، في السيطرة على مزيد من السلطة وفي تهميش دور الأول. وهكذا راح الترابي يروِّج أنّ السلطة التنفيذية فاسدة، في محاولة منه لتأليب الرأي العام السوداني ضد البشير. بل اقترح عامَ ١٩٩٩ ثلاثةَ تعديلاتٍ في الدستور كان من شأنها تقليصُ المزيد من سلطات رئيس الجمهورية، الأمرُ الذي عجّل في مرحلة الصدام بين الرجلين، والتي انتهت بنجاح الأول في الإطاحة بالثاني. وقد توافرتْ ظروفٌ إقليميةٌ ساعدتْ على تحقيق ذلك، منها: تخلّي طهران عن مبدإ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار مع وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي إلى سُدة الحكم عام ١٩٩٧؛ وكذلك نجاحُ مصر في التصدي لموجة الإرهاب التي اجتاحتها طوال التسعينيات؛ وارتفاعُ أصوات من داخل السودان ذاته مطالبةً بضرورة تصحيح أخطاء الماضي التي ارتُكِبتْ في حقّ مصر.

**التخلي عن فكرة «وصاية مصر على السودان» أمر شديد الأهمية لأنّ الشعور بالتكافؤ أهمّ ضمانات استمرار أيّ تكامل**

ثم جاء العام ١٩٩٩ ليمثّل فاصلاً تاريخيًا آخر في مسار العلاقات المصرية ـ السودانية، استهلّه السودان في مايو ١٩٩٩ بتسليم الدفعة الأولى من الممتلكات المصرية التي كان قد استولى عليها (استراحات وزارتَي الريّ والدفاع). ثم بادر الرئيس السوداني إلى زيارة القاهرة في ديسمبر من العام نفسه، وكأنّه أراد إيصال رسالة ضمنية مفادُها التكفيرُ عن أخطاء الماضي والإيذانُ بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وبخلاف الزيارات المتبادلة على كافة المستويات الرسمية طوال السنوات الأربع الماضية، فقد تم اتخاذُ عدة إجراءات في زيارة ١٩٩٩ كان من شأنها دفعُ العلاقات المصرية ـ السودانية قُدُمًا، منها:

**أولاً**، عودةُ السفير المصري إلى السودان كردّ فعل إيجابي وفوري من القاهرة على زيارة البشير. **ثانيًا**، القرار الذي اتخذه الرئيسُ المصري في أغسطس ٢٠٠٠ بمساواة الطلاب السودانيين في مصر بأقرانهم المصريين في ما يتعلق بالمصاريف الدراسية في جميع مراحل التعليم، خاصةً في الجامعات والمعاهد العُليا، بعد أن كانوا يَدْفعونها بالعملات الصعبة. **ثالثًا**، التوجيهات التي أصدرها الرئيسُ المصري في أغسطس من العام ٢٠٠١ لجميع الأجهزة المصرية المعنية بوضع كلّ إمكاناتها تحت تصرف الحكومة السودانية لمواجهة خطر فيضان النيل في ذلك العام. **رابعًا**، مع وصول الحرب الأهلية في السودان، التي تدور رحاها منذ العام ١٩٨٣، إلى درجة خطيرة تهدِّد بانفصال الجنوب، جاءت المبادرة المصرية ـ الليبية لتفتح الطريق أمام إمكانية الحوار بين المتصارعين. وعندما وَقّعت الحكومةُ السودانية والحركةُ الشعبية لتحرير السودان «اتفاقَ ماشاكوس» في يوليو ٢٠٠٢ ـ وهو اتفاق نصّ على إجراء استفتاء عامّ على تقرير مصير السودان بعد ستّ سنوات من تاريخ التوقيع عليه (العام ٢٠٠٨) – رفضتْه مصرُ لأنّه يهدِّد صراحةً بانفصال الجنوب. ولذا سعت القاهرة في مايو ٢٠٠٣ إلى جمع أطراف المعارضة السودانية للتوقيع على ما أُطلِق عليه «إعلانُ القاهرة.» والهدف الأول هو إعلانُ ورقةٍ مضادة مفادُها أنّ السلام الذي وُقّع في ماشاكوس ناقص لأنّه تجاهَلَ قوى المعارضة السودانية. أما الهدف الآخر فهو التحضير لمؤتمر شامل في القاهرة للأحزاب والقوى الشعبية والمنظمات غير الحكومية، وكأنّ القيادة السياسية المصرية أرادت إعطاء الإعلان بُعدًا شعبيًا يزيد من الضغط على حكومة الخرطوم كي تراجع موقفها من ماشاكوس. **خامسًا**، بدأنا نَشْهد خلال السنوات الأربع الماضية حالةً من الانتظام في دورية انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية ـ السودانية التي بدأتْ في يونيو من العام ٢٠٠٠، باعتبارها وجهًا هامًا من أوجُه الرغبة المتبادلة في الدفع الإيجابي للعلاقات بين البلدين، خاصةً أنّها تفسح المجالَ أمام تسوية كافة القضايا العالقة، مثل أزمة حلايب والديون السودانية لمصر، فضلاً عن بحث سُبُل التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.

## الرؤية المستقبلية

على الرغم من قفز الحواجز المُتقن الذي قفزتْه العلاقاتُ المصرية ـ السودانية منذ منتصف العام ١٩٩٩، فإنّه مازال يَنْقصها كمٌّ أكبرُ وكيفٌ أسرعُ من التدريب حتى تكون الخطواتُ أكثرَ ثباتًا وانضباطًا بشكل لا يجعلها عُرضةً للسقوط أو التراجع في أية لحظة. فطبيعة التركيبة السياسية والثقافية والاجتماعية في السودان، بتلويناتها المتعددة، ظلت لعقود طويلة، ومازالت، محلّ تنازع ما بين الأفرقة والعروبة. ذلك أنّه حين انفتح شمالُ السودان على العالم العربي، تناسى مكوِّنَه الأفريقي، فحدثتْ حالةٌ من حالات الانفصام في الهوية السودانية، الأمرُ الذي دَفَعَ غيرَ المسلمين إلى الحديث عن تهميشهم وعدمِ الاهتمام بهويتهم الثقافية.

إنّ هذا المشهد السوداني المتشابك الخيوط يتطلب التعاطي معه بقدر أكبر من الحكمة. ولعلّ التخلي عن فكرة وصاية مصر على السودان يُعدّ أمرًا شديدَ الأهمية في هذه المرحلة. فالشعور بالتكافؤ هو أهم ضمانات استمرار أيّ مشروع تكاملي؛ ولنأخذْ

أمامنا «الاتحادَ الأوروبي» نموذجًا ناجحًا، و«السوقَ العربيةَ المشتركة» نموذجًا فاشلاً!

والواقع أنه قبل البدء في أيّ مشروع تكاملي بين مصر والسودان، لا بدّ أن تكون هناك وقفة عند أخطاء الماضي كي يمكن تلافيها. ولا بدّ في الوقت نفسه من التوغل في أعماق شجرة هذه العلاقة حتى يُمْكن الوصولُ إلى الجذور الميتة – التي سُرعان ما تُذبل أيةَ أوراقٍ جديدةٍ تتوق إلى الحياة – ومحاولةُ علاجها من خلال رفع كلّ الحواجز النفسية المتراكمة بين الشعبين المصري والسوداني؛ فكلاهما يَجْهل الكثيرَ عن الآخر. وبالتالي، لا بدّ من إدراك ثقافي وسياسي يتعدّى عُنُق زجاجة التنمية الاقتصادية بين البلديْن إلى مجال أرحب يُمْكن معه فكُّ شفرة الهوية السودانية الغامضة بالنسبة إلى كثير من المصريين، خاصةً أنّ القواسم المشتركة متعددة وتَسْمح بذلك إذا ما تم توظيفُها بشكلٍ أكثر فعاليةً. فمصر، مثلاً، هي الأقدر على تحريك الوتر الديني لدى السودانيين من أجل تحقيق التواصل لا بين الشعبين فقط وإنّما أيضًا بين أبناء الشعب السوداني الواحد – شماله المسلم وجنوبه المسيحي – نظرًا إلى مكانة مصر الدينية الرفيعة بما تمتلكه من صرحيْن دينيّيْن يُعدّان من أكبر المؤسسات الدينية في أفريقيا وأقدمها: الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية. كما أنّ اللغة العربية قاسم هامّ يُمْكن الارتكانُ إليه في تفعيل الحوار الثقافي والسياسي والإعلامي بين البلدين. أضفْ إلى ذلك نهرَ النيل، الذي يجب أن يمتدّ معناه الواقعي من مجرد مجرى مياه يَرْبط بين بلديْن، ليصبح رمزًا يحوي بداخله عناصرَ التاريخ الواحد والمصير المشترك والأهمية الجيو – سياسية الكبرى.

وعليه، يجب أن تسعى القيادةُ المصرية، ومِنْ قَبْلها مؤسساتُ المجتمع المدني، إلى تطوير شكل العلاقة بين الشعبين إلى الشكل الذي يحرِّر الشعورَ السوداني، المتوجِّسَ من النوايا المصرية في ما يتعلّق بنهر النيل، من أغلاله الواهية التي تُصوِّر له أنّ مصر في حاجة إلى السودان فقط من أجل تأمين مصادر مياهها. وبالرغم من أنّ الأمن المائي هدف مشروع، إلاّ أنّ إدراك هذه المسألة في العقل الجمعي السوداني يجب أن يتغيّر ليأخذ شكلَه وحجمَه الطبيعييْن في إطار المصلحة القومية المتبادلة ومن ثم، فإنّ القيادة المصرية ومؤسساتِ المجتمع المدني المصري، على المدى الطويل، أحوجُ ما تكون إلى إثباتِ حُسن النوايا تجاه السودان بالدليل العلمي. وعليها في الوقت نفسه الكفُّ عن ترديد شعارات «التكامل» بشكل أجوف، وإحلالُ القناعات الواقعية بمدى أهمية هذا التكامل ولعل الحديث عن ضرورة إحياء ميثاق التكامل المصري – السوداني الذي كان قائمًا في السبعينيات يأتي في هذا الإطار، ولكنْ هذه المرة يجب أن يتّسع ليحمل سمات **شعبية** تَمْنح بنيانَه قدرةً أكبرَ على الرسوخ في مواجهة أيّ عارض ويتمّ ذلك، مثلاً، من خلال اتفاقيات لتبادل خبرات العمل الأهلي ومنظّمات العمل الشعبي، والدفع بوفود شبابية من الجانبيْن إلى مزيد من التعرف على البلدين تحت شعار «اعرفْ وادي النيل.» ولعلّ تأسيس جمعية مصرية – سودانية سنة ١٩٩٧، عُرِفتْ باسم «أسرة وادي النيل،» أن يكون بدايةً طيبةً في هذه الظروف لتفعيل دور المجتمع المدني من أجل دفع العلاقات الثنائية إلى الأمام كذلك يجب أن نعترف بخلوّ برامج مختلف الأحزاب المصرية من رؤية استراتيجية إلى السودان على صعيد الوحدة والتكامل، كما كان الحال من قبل.

أما على المستوى الاقتصادي، فدعْنا لا نقل إنّ السودان في حاجة إلى دعم عربي، ولكنّه، على أقل تقدير، في حاجة مبدئية وماسّة إلى دعم مصري. وليكنْ أولُ غيث الدعم العربي قطرةً مصريةً تروِّج لأهمية السودان في العالم العربي بشكلٍ يدعو إلى هطول أمطار الدعم العربي بعد ذلك. فلو أنّنا تصوّرنا معادلة اقتصادية عربية عناصرُها كالآتي: أرض سودانية شديدة الخصوبة + أيدٍ عاملة مصرية + تمويل عربي (خليجي تحديدًا) لمشروعات زراعية ونفطية، فإنّ تركيبة كهذه يمكن أن تُفرز سودانًا جديدًا قد يكون سلّةَ غذاءٍ للعالم العربي، ونكون بذلك قد حقّقنا صورةً دُنيا من

**يجب أن تكون الجرعة المعرفية من المناهج الدراسية، المصرية تحديداً، في ما يخص السودان أكبر بكثير**

صور التكامل. ناهيك عن الاستثمارات النفطية في السودان، والتي تبشِّر الاستكشافاتُ الأوليةُ فيها بمستقبل واحتياطي نفطي كبيريْن

والواقع أننا على هذا المستوى الاقتصادي يُمْكننا أن نَطْرح عدة خطوات تعاونية قد ترسم مستقبلاً أفضل للعلاقات المصرية ـ السودانية. ومنها: **أولاً**، دفعُ القطاع الخاص المصري، بقرار من القيادة السياسية، إلى الاستثمار بشكل كبير في السودان **ثانيًا**، أن يكون هناك مشروعُ شراكة مصري ـ سوداني على غِرار الشراكة الأورو ـ متوسطية، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع إمكانية توسيع دائرة هذه الشراكة لتَشْمل دولاً مثلَ ليبيا والسعودية وسوريا. **ثالثًا**، التعاون الصناعي بين البلديْن، خاصة وأنّ لمصر خبرةً كبيرةً في هذا المجال. **رابعًا**، التفكير في مشروعات تعاون طويلة الأمد، كأنْ يكون السودان مثلاً منطقةَ انطلاق الطيران المصري إلى أفريقيا، وأن تكون مصرُ منطقةَ انطلاق الطيران السوداني إلى أوروبا والعالم العربي.

وأمّا على المستوى الإعلامي، فلقد عجزتْ آلياتُ الإعلام السوداني في التأثير في الإدراك المعرفي لدى المصريين بشؤون السودان. كما نجد قصورًا لدى النُخب المصرية في فهم شؤون السودان، وفي سدّ العجز الذي تعانيه آلياتُ الإعلام السوداني بحكم محدودية إمكاناتها وخبراتها؛ فبينما كانت الصحف والمجلات المصرية حتى أوائل الخمسينيات تُعنى بمتابعة شؤون السودان، فإنّ هذا الاهتمام قد تلاشى الآن.

وأخيرًا لا آخرًا، المستوى التعليمي. هناك العديد من علامات الاستفهام التي يجب الإجابةُ عنها باستيفاء. ومنها، على سبيل المثال، إغلاقُ معهد الدراسات السودانية في مصر، ودمجُ برنامجه الدراسي في معهد الشؤون الأفريقية، وكأنّ أهميةَ السودان بالنسبة إلى مصر لا تتعدى أهميةَ أية دولة أفريقية صغيرة. بخلاف ذلك، يجب أن تكون الجرعةُ المعرفيةُ، المصرية بشكل محدّد، في المناهج الدراسية، في ما يخص تاريخَ وحضارةَ السودان وماهيةَ السودان اليوم، أكبرَ بكثيرٍ مما هي عليه الآن، حتى يمكن تثقيفُ الأجيال القادمة بمعنى كلمة «تكامُل» تتوافر له كلُّ مقومات النجاح ولا تنقصه إلاّ فرصةُ تسليط الأضواء عليه.

**ريمون ماهر كامل**

باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ جريدة الأهرام